

Distr.
GENERAL

A/51/604/Add.6
5 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: القضاء على الفقر

تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع)*

المقررة: السيدة سيلفيا كريستينا كورادو - كوي fas (غواتيمالا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٦ (انظر A/51/604، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (و) في الجلسات ٣٢ و ٣٧ المعقدتين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة A/C.2/51/SR.32 و .37

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/51/L.18 و L.51

٢ - في الجلسة ٣٢ المعقدة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل كوستاريكا نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار (A/C.2/51/L.18) عنوانه "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر"، ونصه كما يلي:

سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في عدة أجزاء، بالرمز A/51/604 *

وإضافات.

"إن الجمعية العامة"

"إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتصلة بالاحتلال
بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وجميع
القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

"وإذ تدرك أن المجتمع الدولي، على أعلى مستوى سياسي، قد توصل إلى توافق في الآراء
والالتزام بالقضاء على الفقر من خلال إعلانات وبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

"وإذ تُعرب عن قلقها البالغ من أن ما يزيد على ١,٣ بليون نسمة من سكان العالم يعيشون
في فقر مدقع، ولا سيما في البلدان النامية وأن عدد أولئك الناس لا يزال يتزايد سنة بعد أخرى،

"وإذ ترحب بصوغ بعض البلدان النامية، على المستوى الوطني، برامج مباشرة للقضاء على
الفقر،

"وإذ تلاحظ الأنشطة التي اضطلعت بها البلدان، ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة
بإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، والجمعيات، ومؤسسات وكيانات المجتمع المدني في إطار
السنة الدولية للقضاء على الفقر،

"وإذ تلاحظ أيضا العمل الذي سيُتخذ في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء
على الفقر (٢٠٠٦-١٩٩٧)،

"وإذ تسلّم بأن استعراض وتقدير منتصف المدة لتنفيذ إعلان كوبنهاجن^(١) وبرنامج عمل
مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٢) اللذين يتعيّن الاضطلاع بهما في سنة ٢٠٠٠ سيسهمان،
على الصعيدين الدولي والوطني، في تعزيز العمل من أجل القضاء على الفقر في العالم،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

"وقد نظرت في تقريري للأمين العام بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر^(٢) وعن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٤)،

"وإذ تحيط علما بالاستنتاجات المتفق عليها المتعلقة بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر التي اعتمدتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦^(٥) بالإضافة إلى نتائج دورات اللجان الفنية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقدة في عام ١٩٩٦.

١ - تعرب عن تضامنها مع الأشخاص الذين يعيشون في فقر في جميع البلدان والمناطق والذين يعانون من حرمان شديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما فيها الغذاء، والمياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية، والمأوى، والتعليم، والعمل، والائتمان، والدخل والمعلومات؛

٢ - تقرر أن يكون موضوع عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر "القضاء على الفقر ضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية" وتقرر اعتماد الشعار المقترح في تقريري للأمين العام شعاراً للعقد^(٦)؛

٣ - تقرر أيضاً إيلاء تركيز خاص، في سياق العمل الشامل للقضاء على الفقر، للقضايا التي تعكس الطابع التعديي لل الفقر من قبيل البيئة، والأمن الغذائي، والسكان والهجرة، والصحة، والمأوى، وتنمية الموارد البشرية، والمياه العذبة، بما في ذلك المياه النظيفة والمرافق الصحية والتنمية الريفية والعمالة المنتجة وحالة المجتمعات الضعيفة من السكان والادماج الاجتماعي وتُقرر، بناء عليه، أن يكون موضوع العقد في عام ١٩٩٧ "الفقر والبيئة" وأن يكون في عام ١٩٩٨ "الفقر والأمن الغذائي"، على أن تتقرر مواضيع العقد للسنوات المتبقية منه كل سنتين بدءاً من الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٨؛

.A/51/348 (٤)

A/51/3 (الجزء الأول)، الفصل الثالث، الفقرة ٢. (٥)

A/51/443 (٦) الفقرة ٥٣ (أ) و (ب).

"٤ - تقرر كذلك أن يكون غرض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر تحقيق هدف القضاء على الفقر في العالم عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وعن طريق التعاون الدولي في تنفيذ جميع الاتفاقيات والالتزامات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما ما يتصل منها بالقضاء على الفقر، تنفيذاً كاملاً وفعلاً؛"

"٥ - تؤكد أن التعاون والمساعدة الدوليين بما عنصران أساسيان لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، الرامية إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر وتؤكد في الوقت نفسه على ضرورة تقديم منظومة الأمم المتحدة، بناءً على طلب الحكومات، المساعدة التقنية في مواصلة تطوير القدرة الوطنية على جمع وتحليل المعلومات، والمحافظة على تلك القدرة، ووضع مؤشرات لتحليل الفقر؛"

"٦ - وتشدد أيضاً على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تشجع على تحليل الفروق بين الجنسين لدى إدماج شواغل الجنسين في تحضير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛"

"٧ - وتشدد كذلك على أنه ينبغي، خلال العقد وما بعده، تمكين الذين يعيشون في فقر وتمكين منظماتهم، عن طريق إشراكهم إشراكاً تاماً في تحديد الأهداف وفي تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والأنشطة والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر وإقامة القواعد المجتمعية لضمان تمثيل هذه البرامج لأولوياتهم؛"

"٨ - تدعى البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى إيلاء أولوية عالية للقضاء على الفقر في ميزانيات وبرامج المساعدات التي تقدمها، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وتدعم الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية بوسائل من بينها وضع وتنفيذ برامج لمكافحة الفقر؛"

٩ - تشجع البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، على تعبئة الموارد المحلية والخارجية لأنشطة وبرامج القضاء على الفقر ولتيسير تنفيذها كاملاً وفعلاً؛

١٠ - تعترف بالحاجة إلى زيادة نصيب التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية بما يتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة المطلوبة لتحقيق المقاصد والأهداف المبينة في التوصية ٢ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وفي الفصل ٢ من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمتعلقة بالقضاء على الفقر؛

١١ - تؤكد من جديد، في هذا السياق، أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتحقق، في أقرب وقت ممكن، الرقم المستهدف المتفق عليه وهو ٧٠٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وأن تكفل، في حدود هذا الهدف، تخصيص ١٥٪ إلى ٢٠٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا؛

١٢ - تؤكد من جديد أيضاً أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تتخذ مزيداً من التدابير والمبادرات لإلغاء و/أو تخفيض الدين الخارجي، ولتسهيل وصول البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، إلى الأسواق الدولية لتمكينها من تنفيذ أنشطتها وبرامجها الوطنية المناهضة للقرى تنفيذاً كاملاً وفعلاً؛

١٣ - تحث المجتمع الدولي على تخصيص جزء من الموارد التي توفرت من خلال تنفيذ اتفاقيات نزع السلاح والحد من الأسلحة لبرامج القضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بغية تخفيض أو تحييف الثغرة الدائمة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

١٤ - تطالب إلى جميع الدول، ولا سيما البلدان المانحة، أن تُسهم إسهاماً ملمساً في الصندوق الاستئماني لمتابعة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، الذي تشمل أنشطته تقديم الدعم للأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر؛

١٥ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، كجزء من مساهمة البرنامج في العقد، بمواصلة الجهد الذي بدأ في عام ١٩٩٦ مع المبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالقرى، وذلك من أجل تعزيز المساعدة التقنية والمالية في وضع أو صياغة برامج مباشرة للقضاء على الفقر في البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا؛

١٦ - ترحب بالمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر القمة غير الحكومي المعنى بالانتمانات الصغيرة، في واشنطن العاصمة، من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، وبالدعم المقدم من البنك الدولي

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية ضمان أن يتلقى مائة مليون من الأسر، ولا سيما نساء تلك الأسر، في أنحاء العالم، وخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، ائتمانات للعمالة الذاتية وغيرها من الخدمات المالية بحلول عام ٢٠٠٥، وتطلب، في هذا السياق، إلى جميع الحكومات وإلى منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني أن يشارك في مؤتمر القمة هذا لضمان نجاح المبادرة؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يزود الكيان المكلف في الأمانة العامة بمهمة تعزيز أنشطة وبرامج العقد وتنفيذها ومتابعتها على نطاق المنظومة بالموارد المالية والبشرية الكافية في إطار الميزانية العادلة للأمم المتحدة لتمكنه من النهوض بمهامه ومسؤولياته بصورة كاملة وفعالة؛

١٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتأكد من أن التقارير التي ستعدّ للدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ١٩٩٧ التي ستعقد بغرض الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تولي الاهتمام الواجب لقضية القضاء على الفقر؛

١٩ - وتطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن التقييم العام لتنفيذ البرنامج الخاص بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، بما في ذلك بيان مقدار الموارد التي خصصتها لذلك صناديق وبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وأن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار - على أن يشمل التقرير جزءاً عن الآثار السلبية للتداير الافتراضية بالنسبة لحالة الناس الذين يعيشون في فقر وللبرامج المخصصة لرفاههم في البلدان النامية المستهدفة.

٢٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين بندًا بعنوان "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (٢٠٠٦-١٩٦٧)." .

٣ - وفي الجلسة ٣٧، المعقدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة، السيد خير الدين رامول (الجزائر)، بعرض مشروع القرار (A/C.2/51/L.51)، المقدم على أساس مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/51/L.18.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/51/L.51 (انظر الفقرة ٧).

٥ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/51/SR.37).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/51/L.51 قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/51/L.18 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتصلة بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية.

وإذ تدرك أن المجتمع الدولي، على أعلى مستوى سياسي، قد توصل إلى توافق في الآراء والتزام من أجل القضاء على الفقر من خلال إعلانات وبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة،

وإذ تُعرب عن قلقها البالغ من أن ما يزيد على ١,٣ بليون نسمة من سكان العالم، معظمهم من النساء، يعيشون في فقر مطلق، ولا سيما في البلدان النامية، وأن عدد أولئك الناس في تزايد مستمر،

وإذ ترحب بصوغ بعض البلدان النامية، على المستوى الوطني، برامج مباشرة للقضاء على الفقر،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر^(٧) وعن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٨)،

وإذ تسلم بأن الاستثمار في رأس المال البشري واتباع سياسات محلية ودولية داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هما شرطان أساسيان للقضاء على الفقر؛

وإذ تلاحظ الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر التي اضطلعت بها البلدان، ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات ورابطات ومؤسسات وكيانات المجتمع المدني، في إطار السنة الدولية للقضاء على الفقر، وأعمال المتابعة والتنفيذ المنسقة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التينظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما،

.A/51/443 (٧)

.A/51/348 (٨)

وإذ تلاحظ أيضا الإجراء الذي سيتخذ في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
(٢٠٠٦-١٩٩٧).

وإذ تشير إلى قرارها ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي قررت فيه عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٤) للنظر فيما يمكن أن يتتخذ من إجراءات ومبادرات أخرى، في جملة أمور، من أجل القضاء على الفقر في العالم،

وإذ تحيط علما بالاستنتاجات المتفق عليها المتعلقة بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر التي اعتمدتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦^(٥) بالإضافة إلى نتائج دورات اللجان الفنية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقدة في عام ١٩٩٦،

١ - تعرب عن تضامنها مع الأشخاص الذين يعيشون في فقر في جميع البلدان وتؤكد من جديد أن إشباع الاحتياجات البشرية الأساسية عنصر ضروري للقضاء على الفقر، حيث أن هذه الاحتياجات متراقبة ترابطاً وثيقاً وتشمل التغذية والصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والعمل والإسكان والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية؛

٢ - تعرب أيضاً عن تضامنها مع من يعانون من عدم السيطرة على الموارد، بما في ذلك الأرض والمهارات والمعارف ورأس المال والاتصالات الاجتماعية، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات خاصة لتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة بغية تمكين الفئات الضعيفة ومن يعيشون في فقر من تحسين حياتهم، وممارسة حقوقهم، والمشاركة على نحو كامل في جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٣ - تقرر أن يكون موضوع عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هو "القضاء على الفقر ضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية" وتقرب اعتماد الشعار المقترن في تقرير الأمين العام شعاراً للعقد^(٦)؛

(٦) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ .(A/CONF.166/9)

(٧) A/51/3 (الجزء الأول)، الفصل الثالث، الفقرة ٢.

(٨) A/51/443، الفقرة ٥٣ (أ) و (ب).

٤ - توصي، في سياق العمل العام المتعلق بالقضاء على الفقر، بإيلاء اهتمام خاص للصبغة المتعددة للأبعاد للنقر، وللظروف والسياسات في الإطارين الوطني والدولي التي يمكن أن تؤدي إلى القضاء عليه، والتي ينبغي أن تستهدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون في فقر، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

٥ - توصي أيضاً بأن تعالج أسباب الفقر في سياق الاستراتيجيات القطاعية كاستراتيجيات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي والسكان والهجرة والصحة والمأوى وتنمية الموارد البشرية والمياه العذبة، بما في ذلك المياه النظيفة والمرافق الصحية، والتنمية الريفية والعمالة المنتجة، وكذلك عن طريق معالجة الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، وجميعها ينبغي أن تستهدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون في فقر؛

٦ - تقرر أن يكون موضوعاً العقد لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ هما "الفقر والبيئة والتنمية" و "الفقر وحقوق الإنسان والتنمية"، على التوالي؛ وستحدد المواضيع لسنوات العقد المتبقية كل سنتين، بدءاً من عام ١٩٩٨، في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة؛

٧ - تقرر أيضاً أن يكون الغرض من عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هو تحقيق هدف القضاء على الفقر المطلق وتحفيظ حدة الفقر العام بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة والتعاون الدولي في تنفيذ جميع الاتفاقيات والالتزامات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، تنفيذاً كاملاً وفعلاً، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛

٨ - تدعو جميع الجهات المانحة إلى إيلاء أولوية عالية للقضاء على الفقر في ميزانياتها وبرامجها للمساعدة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، كما تدعوا الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، عن طريق دعم الجهود الوطنية المبذولة لوضع وتنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات متكاملة للقضاء على الفقر، بما في ذلك بناء القدرات، وعن طريق دعم الجهود الرامية إلى تمكين الفئات التي تعيش في فقر؛

٩ - تؤكد أن التعاون والمساعدة الدوليين بما عنصران أساسيان لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، الرامية إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر وتؤكد في الوقت نفسه على ضرورة أن تقدم منظومة الأمم المتحدة، بناءً على طلب الحكومات، مساعدات تقنية من أجل زيادة تطوير القدرة الوطنية على جمع وتحليل المعلومات، والمحافظة على تلك القدرة، ووضع مؤشرات لتحليل الفقر؛

١٠ - تطلب إلى جميع الحكومات والى منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة، تشجيع اتباع سياسة نشطة وواضحة لإدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صميم أنشطتها واستخدام تحليل الفروق بين الجنسين كأداة لإدماج البعد المتعلق بنوع الجنس في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر:

١١ - تشدد على أنه ينبغي، خلال العقد وما بعده، تمكين مَن يعيشون في فقر وتمكين منظماتهم، عن طريق إشراكهم إشراكاً تاماً في تحديد الأهداف وفي تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والأنشطة والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر وإقامة القواعد المجتمعية لضمان تمثيل هذه البرامج لأولوياتها؛

١٢ - تشجع البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، على تعبئة الموارد المحلية والخارجية لأنشطة وبرامج القضاء على الفقر ولتسهيل تنفيذها تماماً وفعلاً؛

١٣ - توصي بأن تقوم جميع الحكومات بصياغة استراتيجيات وسياسات متكاملة للقضاء على الفقر أو تعزيز استراتيجياتها وسياساتها في هذا المجال، وتنفذ خطط أو برامج وطنية للقضاء على الفقر، وذلك بأسلوب قائم على المشاركة، لمعالجة الأسباب الهيكلية لل الفقر، ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، وتشدد على أنه ينبغي لتلك الخطط أو البرامج أن تنشئ، داخل كل إطار وطني، استراتيجيات وأهداف وغايات ميسرة ومحددة زمنياً لتحقيق حدود الفقر العام بدرجة ملموسة والقضاء على الفقر المطلق؛

١٤ - تعترف بالحاجة إلى زيادة نصيب التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية، وبخاصة البرامج الاجتماعية الأساسية، بما يتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة المطلوبة لتحقيق المقاصد والأهداف المبينة في الالتزام ٢ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١)، والفصل ٢ من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٢) والمتعلقة بالقضاء على الفقر؛

١٥ - تؤكد من جديد، في هذا السياق، أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تسعى في أقرب وقت ممكن إلى الوفاء بهدف تخصيص النسبة المتفق عليها وهي ٧٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، وأن تسعى حيثما يتوقف على ذلك، في حدود ذلك الهدف، إلى تخصيص نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً؛

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

١٦ - تؤكد من جديد أيضاً الاتفاق المتعلق بالالتزام المتبادل المعقود بين البلدان المتقدمة التمو
المعنية والبلدان النامية الشريكة على أن يخصص، في المتوسط، ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية
الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية، وتحيط علماً مع
الاهتمام بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في أوسلو في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن هذه المسألة؛

١٧ - ترحب بالمبادرات التي اتخذتها مؤخراً مؤسسات بريطون وودز، بما في ذلك المبادرة
المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والعملية الجارية على الصعيد الدولي المتعلقة بتحفيض عبء
الدين، حسب الاقتضاء، للبلدان النامية، وتطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية،
أن تنفذ تنفيذاً تاماً وفعلاً جميع المبادرات التي من شأنها أن تسهم في إيجاد حل دائم لمشاكل الدين في
البلدان النامية، وبخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، مما يدعم جهودها الرامية إلى القضاء على
الفقر؛

١٨ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف،
أن ينظر في اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى تيسير وصول البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية
وأقل البلدان نمواً، إلى الأسواق الدولية لتمكينها من تنفيذ أنشطتها وبرامجها المناهضة لل الفقر تنفيذاً كاملاً
وفعلاً؛

١٩ - تحث المجتمع الدولي على أن يخفض، حسب الاقتضاء، نفقاته العسكرية الباهظة
واستثماراته في إنتاج الأسلحة وحيازتها، بما يتسمق مع متطلبات الأمن الوطني، بغية زيادة الموارد المتاحة
للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة لبرامج القضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان
الأفريقية وأقل البلدان نمواً؛

٢٠ - تطالب إلى جميع الدول ولا سيما البلدان المانحة، أن تسهم إسهاماً ملمساً في الصندوق
الاستئماني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي أنشئ تحت سلطة الأمين العام، والذي
تشمل أنشطته تقديم الدعم للأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر؛

٢١ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل، في إطار مسانته في العقد، الجهد
الذي بدأ في عام ١٩٩٦ بالمبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر، وذلك من أجل تعزيز المساعدة
في وضع خطط وبرامج واستراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان
الأفريقية وأقل البلدان نمواً، ويطلب إلى جميع البلدان أن تسهم في هذه المبادرة؛

٢٢ - ترحب بالنتائج المتفق عليها التي اعتمدتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته
الموضوعية لعام ١٩٩٦ بشأن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، وتدعو مؤسسات
منظومة الأمم المتحدة إلى تنفيذها تنفيذاً تاماً وفعلاً؛

٢٣ - تحيط علماً مع الاهتمام بالمبادرة المتعلقة بالدعوة الى عقد مؤتمر قمة للائتمانات الصغيرة في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ للتركيز على أهمية زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الائتمانية الصغيرة والخدمات المالية ذات الصلة لأنشطة الأعمال الحرة والأنشطة المدرة للدخل بالنسبة لمن يعيشون في فقر، وبخاصة النساء في البلدان النامية، ويطلب إلى جميع الحكومات، وإلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريطون وودز، والأطراف الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، إلى المشاركة بنشاط في مؤتمر القمة بحيث تسهم في توصله إلى نتائج ناجحة وتدعم وضع وتنفيذ وإدارة برامج للائتمانات الصغيرة في البلدان النامية؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الكيان المكلف في الأمانة العامة بمهمة تعزيز أنشطة وبرامج العقد ومتابعتها على نطاق المنظومة بالموارد البشرية والمالية الكافية في إطار الميزانية العادلة للأمم المتحدة لتمكينه من النهوض بمهامه ومسؤولياته بصورة كاملة وفعالة؛

٢٥ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتتأكد من أن التقارير التي ستعد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ التي ستعقد بغرض الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تولي الاهتمام الواجب لقضية القضاء على الفقر؛

٢٦ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن التقييم العام لتنفيذ البرنامج الخاص بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، مع مراعاة ما يجري إحرازه من تقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على أن يتضمن التقرير توصيات تتعلق بما يمكن اتخاذها من إجراءات ومبادرات بقصد العقد؛

٢٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين بنداً بعنوان "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (٢٠٠٦-١٩٩٧)".

— — — — —